لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة التاسعة والثلاثون

روما، إيطاليا، 15-20 أكتوبر/تشرين الأول 2012

التقرير النهائي

أولاً – المسائل التنظيمية

1- عقدت لجنة الأمن الغذائي العالمي دورتها التاسعة والثلاثين خلال الفترة من 15 إلى 20 أكتوبر/تشرين الأول 2012 في المقر الرئيسي لمتتنة الأغذية والزراعة (الفاو) في روما. وقد حضر الدورة مدروبين من 116 من أعضاء اللجنة و15 من الدول غير الأعضاء في اللجنة ومشاركون من:

- 11 من وكالات وأجهزة الأمم المتحدة;
- 111 من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية;
- 2 من المنظمات الدولية للبحوث الزراعية;
- 3 من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية;
- 46 من جماعيات القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية الخاصة;
- 32 من المراقبين;

وسجل 24 وزيراً أسسهم. وترد القائمة الكاملة بالأعضاء والمشاركين والراقبين في الوثيقة 4 (http://www.fao.org/bodies/cfs/cfs39/ar/)

1 قممت الآليات الدولية على نطاق المجتمع المدني العالمي بالأمن الغذائي والتغذية بتسيرية مشاركة منظمات المجتمع المدني. ويشمل هذا الرقم من المؤسسات الخاضعة لآليات القطاع الخاص.
2 يشمل هذا الرقم 39 من المؤسسات الخاضعة لآليات القطاع الخاص.

MF115/A
2- وقد أُقرّت بالقرارات المتخذة في الدورة: الرفق ألف - جدول أعمال الدورة، الرفق ياء - الأعضاء في اللجنة، الرفق جيم - قائمة بالوثائق، الرفق دال - الاختصارات المقدّرة لوضع مبادئ للاستثمار الزراعي الرشيدة.

وأبلغت اللجنة بأن الاتحاد الأوروبي يشارك في هذه الدورة طبقًا للفقرتين 8 و9 من المادة 2 من دستور المنظمة.

وقد افتتح الدورة رئيس اللجنة السيد Yaya Olaniran من نيجيريا.

5- وُعنِدت اللجنة لجنة صياغة تضم كلًا من: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، أفغانستان، إثيوبيا، تايلاند، السويد، سويسرا، غابون، قبرص، مصر، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان. وكانت لجنة الصياغة برئاسة سعادتها السفيرة Thenjiwe Ethel Mtintso (جمهورية جنوب أفريقيا).

ثانياً - التمهد للدورة التاسعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي

6- أُقيمت ببعض افتتاحية من قبل كل من السيد Ban Ki-moon، أمين عام الأمم المتحدة (رسالة فيديو)، والسيد جوزيه غرازيانو دا سيلفا، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، والسيد Erthanir Cousin، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد، والسيد Kanayo Nwanze، المدير التنفيذي لبرنامج الأمن الغذائي العالمي التابع للأمم المتحدة (البرنامج)، والسيد Monkomu Sambasivan Swaminathan، رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعين بالأمم الغذائي والتغذية. ويمكن الإطلاع على هذه البيانات ضمن:

http://www.fao.org/bodies/cfs/cfs39/ar/

وثائق المعلومات للجنة الأمن الغذائي العالمي على العنوان التالي:

ثالثاً - التقارب بين السياسات

ألف – المادّة المُستدّرة حول السياسات: الرعاية الاجتماعية من أجل الأمن الغذائي والتغذية

7- درست اللجنة الوثائقيتين 2 CFS 2012/39/2 و 1 CFS 2012/39/Add.1 عنوان "نوعية تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى عن الرعاية الاجتماعية من أجل الأمن الغذائي" و"الرعاية الاجتماعية من أجل الأمن الغذائي". تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعين بالأمن الغذائي والتغذية والتاليف للجنة الأمن الغذائي العالمي"، روما 2012.
وأقرت اللجنة التوصيات التالية المتعلقة بالرعاية الاجتماعية من أجل الأمن الغذائي والتغذية:

1. حلت الدول الأعضاء على أن تقدم وضع أو تعزز نظم الرعاية الاجتماعية تكون شاملة ووطنية ومتنازلية

2. التنسيق ما بين الوزارات والقطاعات، بما في ذلك قطاع الزراعة لضمان دمج الرعاية الاجتماعية مع

3. وضع البرامج الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية بشكل عام;

4. التطوير التدريجي لحالات وطنية شاملة للرعاية الاجتماعية، وخطط عمل تضمن مشاركة شاملة

5. وحدة لأصحاب المصلحة وتحذير بين الاعتداء الفرقاط بين الدول من حيث السياسات والمؤسسات والقدرات المالية;

6. عمليات التقييم الوطنية المناسبة بما في ذلك عمليات تقييم الأمن الغذائي والتغذية والمساواة بين

7. الجنسين، لضمان إدراج أساليب الاستهداف، وتعهد الأمان الغذائي والتقدني، وأساليب التسجيل

8. الفعالة ووضع البرامج التي تراعي المساواة بين الجنسين، واللتي ترتبط المؤسسات، وآليات التنفيذ، والرصد الفعال، والمساءلة، والتقليد;

9. التحديات الخاصة التي تواجه البلدان الأقل نموا والدول الفقيرة والبلدان التي تشهد أزمات

10. ممتدة، بما في ذلك الروابط القائمة بين التحوليات الاجتماعية القصيرة الأجل وبرامج الرعاية

11. الاجتماعية الطويلة الأجل، مع مراعاة دور التعاون الدولي في تعزيز الإجراءات الوطنية لتنفيذ نظم

12. برامج الرعاية الاجتماعية المضادة;

13. المكونات المختلفة لحماية الاجتماعية الفعالة بما في ذلك عمليات التحول الاجتماعي من دون

14. مساهمات أو شبكات الأمان، والمساوات المضمانة، وتحصص على الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك

15. الاعتراف بالآليات الرعاية الاجتماعية غير الرسمية/التقلدية وتعزيزها.

(ب) دعت الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين إلى ضمان اعتماد نظم الرعاية

16. الاجتماعية للاستراتيجية "مدورة الموارد" لتعزيز الأثر على القدرة على المساهمة وعلى الأمن الغذائي

17. والتغذية، وذلك من خلال:

18. توفير المساعدة الأساسية في الأجل القصير مع حماية أو بناء أصول منتجة وبنى تحتية لدعم سبل

19. المعيشة والتنمية البشرية في الأجل الطويل;

20. تعزيز البرامج المتكميلة التي تدعم مباشرة سبل المعيشة والاحتياجات الزراعية للفقراء لا سيما الزارعون

21. من أصحاب الحيازات الصغيرة وصغار متنتجي الأغذية بما في ذلك من خلال دعم مدخلات الإنتاج،

22. والتأثيرات متزايدة والمحاصيل وتشبيهية، وغير منظمات الزارعين والتعاونيات للنفاذ إلى

23. الأسواق، وتأهيل وظائف لائقة، والأنشطة العامة التي توفر الأصول الزراعية، وتفويض الغذاء المروع

24. محلياً للمدارس عبر شرائه من صغار الزارعين المحليين، والتحويلات العينية (الأغذية والبذور)،

25. والقائمة، أو عمليات التحول التقني، ومجموعات سبل المعيشة الزراعية، وخدمات الإرشاد،
قسام وروابط متينة في ما بين القطاعات مثل التعليم والصحة والزراعة لضمان العمل اللائق والرفاه الاجتماعي في المناطق الريفية والحضرية. بما في ذلك النموذج بخصوص وصول الأفراد، لا سيما النساء، إلى الأسواق والخدمات المالية اللازمة لضمان الرعاية الاجتماعية العامة:

- ضمان توفير الدعم الفني والمالى ويجب مجال بناء القرارات، وكذلك إجراء بحوث وتبادل تجاربها بشأن الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك من خلال تطبيق أواصر التعاون في ما بين بلدان الجنوب.

(ج) حثت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأصحاب الصلح الآخرين على تحسين تصميم واستخدام التدخلات في مجال الرعاية الاجتماعية لتحقيق التعرض لمخاطر اندماج الأمن الغذائي المبنى والحاد، مع مراعاة ما يلي:

- أهمية توفير التغذية للحماية الاجتماعية على أن يكون قابلًا للتوافق ويمكن التعديل عليه لجميع أولئك الذين يحتاجون إليها في أي وقت من السنة أو سيبا في مراحل الحياة الحرة.
- الحاجة المحتملة للأفراد الذين يعانون من ضعف مزمن، وغير القادرين على الانخراط في القوة العاملة، إلى المساعدة الدائمة، مع الإقرار بأنه لا يمكن للجميع الخروج من الفقر ومن اندماج الأمن الغذائي.

وفقًا للنتائج الخاصة بدور الحياة في مجال التغذية، ينبغي إعطاء الأولوية للحماية الاجتماعية التي تضمن "لا يسائى الألف الأول" الحرة من الحب وحى برغبة من الفقراء. بما في ذلك وضع السياسات التي تشجع وتدعوان الرعاية الطبيعية، وعصر توفير الحق على الخدمات الاجتماعية، لا سيما الرعاية الصحية، وضمان اكتساب الحفر الكافية لجميع أوجه العناية بالطفل، والحصول على المنتجات الغذائية المغذية بأسعار معقولة وقابلية من خلال الأسواق حيثما كان ذلك ممكنًا وprasماً ومستدامًا.

- وجود آليات فعالة لرصد السمات والإجراءات المحدثة وتصحيحها حسب الاقتضاء.
- ضرورة تصميم نظام الرعاية الاجتماعية على نحو يتيح لها الاستجابة بسرعة للخدمات كوجبات الجفاف والقضايا والارتفاع الحاد في أسعار الغذائية.

(د) ذكرت الدول الأعضاء بضرورة أن تستند برامج الرعاية الاجتماعية للأفراد الغذائي والتغذية إلى معايير حقوق الإنسان ومواقفها. وأن تكمن بالسياسات والخطوات التوجيهية المناسبة. بما في ذلك التشريعات لدعم الأعمال لحق في الغذاء الكافي في إطار الأمن الغذائي¼ الوطني. هذا بالإضافة إلى اندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والتمكين من خلال جملة أمور منها:

- النظر في الأحكام التي أوصى بها مؤتمر العمل الدولي حول الحد الأدنى للحماية الاجتماعية.
- يمكن للحماية الاجتماعية أن تكون المحرك لإنجاز الحقوق الدولية الأخرى ذات الصلة.
- توفير الأساس للحماية الاجتماعية في الأطر المؤسسية والتشريعات الوطنية، عند الاقتضاء، عبر تحديد الأهداف والمعايير القياسية والمؤشرات والمسؤوليات المؤسسية.
اعتماد سياسات واستراتيجيات متكاملة يدعم بعضها البعض في مجالات الرعاية الاجتماعية والأمن الغذائي والاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالอาหาร بالإضافة إلى معايير ومبادئ حقوق الإنسان، بما فيها عدم التمييز والمساواة (بما في ذلك المساواة بين الجنسين) والمشاركة النشطة والشفافية والمساءلة.

(ه) اقترح أن يتم مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي، بالتعاون مع المجموعة الاستشارية وبدعم من الأمانة. نظرًا إلى جدول الأعمال الحافل، أصلًا بالآبل وإلى الموارد المحدودة، بتقديم الدعم للحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية من خلال جملة أمور منها:

- تسهيل إقامة فعاليات لتقاسم الدروس المستفادة وتنظيمها حول الرعاية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية. بما في ذلك استكمال البرامج العالمية والإقليمية الموجودة;
- استمرار تدريس أفكار المستقبل بشأن إدراج قضايا الأمن الغذائي والتغذية في الحد الأدنى للحماية الاجتماعية بالتعاون مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها والمنظمات والهيئات ذات الصلة
- فرص المهام الرفيع المستوى العلمي بالأمن الغذائي، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي;
- مواصلة مجموعة العامل المفتوحة للغة العربية بالرغم وال التابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي على إيضاح الدعم الذي يمكن أن تقدمه اللجنة إلى أصحاب المصلحة في مجال رصد برامج الرعاية الاجتماعية ورفع التقارير عنها وتقييمها لأغراض الأمن الغذائي والتغذية، مع الأخذ بعين الاعتبار أدوار سائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة والآليات الرصد القائمة.

باء – المائدة المستديرة حول السياسات: الأمن الغذائي وتغيير المناخ

- أجريت اللجنة عن تقديمها لعمل فريق الخبراء الرفيع المستوى العلمي بالأمن الغذائي وتغيير المناخ، وتقرير الصادرين عنه.

- وافقت اللجنة مجدداً على دور لجنة الأمن الغذائي العالمي في تشجيع المزيد من التقارب بين السياسات والتنسيق في ما يتعلق بالأمن الغذائي، وأقرت بأن التأثيرات المعاكسة لتغيير المناخ يمكن أن تتراوح من خطيرة على الأمن الغذائي، لا سيما على حياة صغار منتجي الأغذية وسبل معيشتهم، وعلى الأعمال التدريبية للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني، وحثت على اتخاذ إجراءات في هذا الشأن.

- مكرر وأقرت اللجنة بمسؤولية الدول الأعضاء لكي تكفل أن تكون سياساتها وبرامجها وإجراءاتها واستراتيجياتها متسقة اقتصادياً تاماً مع الالتزامات الدولية الحالية، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالأمن الغذائي.

3 الأراء الواردة في التقرير لا تمثل بالضرورة وجهات النظر الرسمية للجنة الأمن الغذائي العالمي، أو أعضائها، أو مشتركيها، أو أماناتها.
10- مكرر ثانٍ وأقرت اللجنة بدور الاتفاقيات الأمم المتحدة الإدارية بشأن تغير المناخ باعتبارها المنتدى الرئيسي للتعاطي مع مسألة تغير المناخ وصندوق القرارات هذا لا يقوض الجهود المبذولة في الاتفاقيات الإدارية للتصدي لمسألة تغير المناخ.

10- مكرر ثالث وأقرت اللجنة بنتائج الوثيقة التي صدرت من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (موهوب+) وعلى الأخص في ما يتعلق بالأمن الغذائي والزراعة والزراعة المستدامة.

11- مع مراجعة الحاجة الماسة إلى التصدي لتأثيرات تغير المناخ على الأمن الغذائي، بالإضافة إلى الأسباب الكامنة وراء اندماج الأمن الغذائي بصورة مستمرة، مع الأعمال التدريجية للحق في الغذاء، في سياق الأمن الغذائي العالمي، تدعو اللجنة الدول الأعضاء ومنظمات الدول وأصحاب المصلحة الآخرين في لجنة الأمن الغذائي العالمي، حسب الاتفاق، ومع الإقرار بدور الاتفاقيات الأمم المتحدة الإدارية بشأن تغير المناخ، إلى:

- مراجعة الشؤون المتعلقة بتغير المناخ في سياسات وبرامج الأمن الغذائي، وزيادة قدرة المجموعات والنظم الغذائية الضاغطة على مواجهة تغير المناخ، مع التركيز على التكيف كشاغل رئيسي
- وهدف لجميع الزارعين ومنتجي الأغذية، لا سيما صغار المنتجين، بما في ذلك من خلال:
  - زيادة الاستثمارات الخاصة والعامة والتعاون الدولي للتنويع بالأمن الغذائي لمواجهة تهديدات تغير المناخ، لا سيما من أجل التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وإدارة المياه، وصون التربة;
  - بناء القدرات الوطنية وال المحلية للتصدي لتحديات المخاطرة بالأمن الغذائي وتغير المناخ، بما في ذلك تحسين خدمات الإرشاد، وجعلها متوازنة وفي متناول الجميع، وتوفر أدوات التوقعات الجوية والمناخ وإدارة المخاطر المرتبطة بها لدعم شبكات ومنظمات الزارعين وصغار منتجي الأغذية (الدول الأعضاء والمنظمات الدولية);
  - إجراء عمليات تقييمية للمخاطر وأوجه الضعف والقدرات، مع مراجعة المساواة بين الجنسين والأبعاد التنموية، وتحسين نظم الإذن المبكر وتفكيدها، لا سيما بطريقة منسقة (الدول الأعضاء والمنظمات الدولية);
  - وضع سياسات متواصلة لاستخدام الأراضي من أجل تحقيق الأمان الغذائي والتكيف مع تغير المناخ، والإسماع في الحد من تأثيرات المناخ عندما يكون ذلك مناسباً، مع مراجعة "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي ومساهمة الأمساك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني" بحسب الألوان المحددة على المستوى الوطني (الدول الأعضاء);
  - دمج التكيف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث في سياسات الأمن الغذائي وبرامج دول الأعضاء والمنظمات الدولية).
• تنفيذ المبادرات ذات الصلة، مثل "التكيف داخل القاول" (FAO-Adapt) (بحسب مقترح الحال،
تعزّزا للدعم المقدم للجهود التي تبذلها البلدان في سبيل التكيف مع تغير المناخ (المنظمات الدولية).

(ب) توفير الظروف المناسبة لتيسير الحصول على الموارد الإدغامية والزراعة وتقاسم الفوائد الناجمة عن
استخدامها بصورة عادلة ومتوازنة، عن طريق ما يلي على سبيل المثال:

• الإقرار بأهمية المعاهدة الدولية بشأن الموارد الإدغامية النباتية للأغذية والزراعة وبروتوكول ناغويا
الذي أقرته الدورة العاشرة مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي;
• دعوة هيئة الموارد الإدغامية للأغذية والزراعة إلى إطالة وتعزيز عملها في مجال تغير المناخ
والموارد الإدغامية لحصون الموارد الإدغامية و استخدامها بعرض التكيف مع تغير المناخ (الدول الأعضاء);

(ج) وضع استراتيجيات زراعية تأخذ بين الاعتبار: (1) الحاجة إلى مواجهة تغير المناخ، والحفاظ على الأبن
الغذائي، (2) تنوع الظروف والنظم الزراعية، (3) تفاوت مستويات التنمية والاحتياجات والظروف
والإرتقاءات الخاصة بكل من البلدان والأقاليم، بما في ذلك عن طريق:

• مراجعة المفهومين الجنسي والنهج التشركيتي التي تسمى لكل من الرجل والمرأة على حد سواء
بالم rude على فرص متلائمة لاستخدام الأراضي، والحصول على المعلومات والموارد عند مواجهة
قضايا الأن الخاطئ في سياق تغير المناخ.
• تشجيع الزراعين على الأخذ بالممارسات الدقيقة، بما فيها ممارسات الزراعة والري للحول دون
تدوير التربة وفقدان الكربون منها، وزيادة كفاءة استخدام الترويجين زيادة إنتاجية التربة
الخيوطية، واستخدام الروث، وتحسين إدارة المياه، وتكيف استخدام الزراعة المختلطة بغازات;
• القيام بعمليات تقييم قطري لأصحاب السلطة التكميلية في إجراء حوار حول استراتيجيات التنمية
الزراعة، بغرض مواطنة الأثر المعاكس لتغير المناخ، مع مراجعة الاختلافات بين نظام الزراعة,
والبمساريات الزراعية، والظروف الإقليمية والوطنية والمحليّة;
• تشجيع الكفاءة في سلسلة الإدغامية والحد من الخسائر على حد الحصاد والفاقد من الأغذية بطريقة
مستدامة (البلدان الأعضاء، بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني).

(د) النهج بالأبحاث، بما فيها الأبحاث التي يجريها المزارعون، وتحسين عملية جمع المعلومات
وتقاسمها، من خلال:

• توطيد التعاون الدولي، والاستثمارات الخاصة والعامة في مجال الأبحاث بشأن التكيف مع تغير
المتاع والده من تأثيره على صحة التنمية المستدامة والأمن الغذائي، والغذائي، بما في ذلك احتياجات
التكيف لدى صغار المنتجين;
• تشجيع تبادل المعلومات بين برامج الأبحاث المتعلقة بتغير المناخ والأمن الغذائي (الدول الأعضاء
والمنظمات الدولية).
(ه) تيسير مشاركة جميع أصحاب المصلحة في سياسات وبرامج الأمن الغذائي، حسب الاتفاقية، من أجل التصدي لتغير المناخ، مع ملاحظة إسهام المزارعين ومنتجي الأغذية كافية. وعلى الأخص صغار المنتجين، في تحقيق الأمن الغذائي من خلال:

- تشجيع إقامة منتدوات تضم أصحاب مصلحة متعددين على المستوى المحلي والوطني والإقليمي

- تشجيع توزيع مشاركة المجتمعات المحلية والمجموعات الأصغر، وكذلك القطاع الخاص، في عمليات صنع القرارات.

- دعم منظمات المجتمع المدني، لا سيما تلك التي تعمل أكثر السكان معاني من الجوع، ومجموعات صغار المنتجين، ومنظمات المزارعين من أجل المشاركة في صنع القرارات وتنفيذ سياسات وبرامج الأمن الغذائي للتصدي لتغير المناخ.

(و) دعم مزيد من الاعتراف بالأمن الغذائي في أنشطة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ طبقاً للولاية الموكلة إليها في سياق أهداف الاتفاقية ومبادئها وأحكامها، من خلال:

- دعوة القاف إلى مواصلة التعاون مع أمانة الاتفاقية، بما في ذلك من خلال تقديم معلومات فنية سليمة عن قضايا الأمن الغذائي.

- دعوة أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى رفع تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي وتغير المناخ، وكذلك الوثيقة الحالية للجنة الأمن الغذائي العالمي، إلى الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وإلى أمانة الاتفاقية، للإحاطة.

رابعاً - حالة انعدام الأمن الغذائي

ألف - حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في سنة 2012

باء - آخر المعلومات عن مراجعة الطرق المستخدمة لتقدير عدد الجياع

- بحثت اللجنة في عرض عن حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في سنة 2012 بعنوان “النمو الاقتصادي ضروري لكنه غير كاف للاسقاط في خفض الجوع وسوء التغذية”. قدم السيد Kostas Stamoulis، مدير شعبية اقتصاديات التنمية الزراعية، تسجيلا تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، بمشاركة المؤسسين الذين شاركوا في إعداد العرض.WHO، السيد Thomas Elhaut، مدير شعبة الدراسات والبحوث الإحصائية في برنامج التنمية الزراعية والمديرة الجديدة للأنشطة الاجتماعية.Lynn Brown، كبيرة الخبراء الإقتصاديين في دائرة التحليل الإقتصادي في برنامج الأمن الغذائي العالمي.
وأقرّت اللجنة بعض النتائج الواردة في التقرير لسنة 2012 وهي كالتالي:

لا يزال عدد الجياع في العالم مرتفعاً بشكل غير مقبول بعدما بلغ عدد من يعانون من نقص مزمن في التغذية 870 مليون نسمة في الفترة 2010–2012;

تقييد التقديرات المحسّنة لنقص التغذية اعتباراً من سنة 1990 أنّ التقدم المحرز باتجاه خفض الجوع قد فشل التوقعات;

لكنّ النّسبي الأكبر من النّقص تمّ تحقيقه قبل الفترة 2007–2008. وتباطأ منذ ذلك الحين التقدم المحرز على المستوى العالمي للحدّ من الجوع. وعاد بعد ذلك إلى الاستقرار;

يُضحِّي من خلال النتائج المُتحقة أنّ غاية الهدف الإنساني للألفية المتمثلة في تخفيف نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول سنة 2015 بات في متناول اليد، شرط اتخاذ الإجراءات المناسبة الكفيلة بعكس التباطؤ الحاصل منذ الفترة 2007–2008;

رغم التحسينات الحوشفة التي أدخلت هذه السنة على المنظمة التي تعتمدها القاف في تدريجاتها عن نقص التغذية. من الضروري إجراء مزيد من التحسينات وتحسين البيانات للاحاطة بتأثيرات الخدمات المتعلقة بأسعار المواد الغذائية والخدمات الاقتصادية الأخرى على نقص التغذية;

لكي يؤدي النمو الاقتصادي إلى تعزيز تغذية أكثر المحتاجين. لا بدّ من أن يشارك القافّ، لا سيما النساء منهم، في عملية النمو وأن يستفيدوا منها;

يتسم النمو الزراعي بغالبة خاصة للحدّ من الجوع ومن سوء التغذية;

يرجح النمو الاقتصادي والزراعي أن يكونان "مراعين للنهوضية";

إن الرعاية الاجتماعية أساسية لتسريع عجلة الحدّ من الجوع;

لا بدّ للنمو الاقتصادي أن يترافق مع إجراءات عامة هادفة وحاسمة للعمل بسرعة على الحدّ من الجوع.

ضرورة ضمان الاستجابات السياسية الأفضل والحكومة المحسّنة للاستدامة ومعالجة آثار تقلبات الأسعار;

المرفَّعة، الواربَط الحاسمة الأهمّة بين الزراعة والاقتصاد الريفي غير الزراعي وأهميه هذا النهاي لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية بالنسبة إلى القراء في المناطق الريفية.

Pietro Gennari
خامسا - التقارب بين السياسات والتنسيق بينها

ألف - مصطلحات الأمن الغذائي والتنغذية

عرض السيد Francesco Branca الأمين التنفيذي الحالي بالنيابة للجنة الدائمة العالمية بالتغذية الوثيقة CFS:2012/39/4

وقال: "استنادًا إلى استعراض معقّد ونقاشات بشأن مباني مختلف استخدامات مصطلحات "الأمن الغذائي" و"الأمن الغذائي والتنغذية" و"الأمن الغذائي والتنغذية"، فإن اللجنة:

أقرت بالتاريخ الطويل والتطور الذي طرأ على معنى واستخدام المصطلحات الآتية:

(أ) 

(ب) أقرت بأنها لا يوجد في الوقت الحالي أي توافق في الآراء في ما بين الدول الأعضاء بشأن استخدام المصطلح المركب "الأمن الغذائي والتنغذية". فقد أثبت العديد بشدة استخدام هذا المصطلح المركب لأنه يبرز بشكل أفضل الروابط المهمة القائمة بين الأمن الغذائي والأمن الغذائي ويعبر عن هدف إجمالي متكامل واحد للمساعدية على توجيه الإجراءات السياسية والبراجمائية بشكل فعال. في حين لم يؤيد أخرون هذا المصطلح أو شكلوا في استخدامه لسبب من الأسباب التالية: (أ) لم تناقش على أكمل وجه الشريعة على مستوى السياسات بالنسبة إلى البلدان؛ (ب) لم يتم بعد استكشاف تداولات المكتبة على ولاية اللجنة بالشكل الكافي؛ (ج) يعتبر عدد من البلدان أن مصطلح الأمن الغذائي يتضمن البعد التغذوي بشكل كاف؛

(ج) وأوصت بأن يقوم المكتب بالتعاون مع المجموعة الاستشارية ومع الأمانة المشتركة، بتحديد نطاق وتوزيع الأعمال الإضافية التي ينبغي الالتفاف بها لمعالجة القضايا المذكورة ضمن النقطة (2) أعلاه، على أن تُعرض نتائج هذا العمل على الجلسة العامة للجنة استنادًا إلى الأولويات والموارد المتوفرة.

باء - اعتماد النسخة الأولى من الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتنغذية

قدمت السيدة Candice Sakamoto Vianna (البرازيل)، رئيسة مجموعة العمل المفتوحة العضوية بشأن الإطار الاستراتيجي العالمي الوثائقين CFS/2012/39/5 Add.1 وال CFS 2012/39/5 و17
أعربت عن تقديرها لرئيسي مجموعة العمل المفتوحة العضوية العالمية بالإنظر الإستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتعليم، أشارت إلى أن القمة المقام على إطار الإستراتيجية العالمي تتمثل في إنتاج إلزام جامع ووثيقة مرجعية مقررة تقتضى بعملية حول التوصيات الأساسية بشأن الإستراتيجيات والسياسات والإجراءات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية والتي تمت المصادقة عليها من خلال ملخصها الواسع والمشركة والمشاركتين بأنها التي أتاحتها لجنة الأمان الغذائي العالمي، وآشرت إلى أن الإطار الإستراتيجي العالمي ليس وثيقة مرجعية من الناحية القانونية.

- شجعت جميع أصحاب الصلاحية على التوقيت للنسخة الأولى من الإطار الإستراتيجي العالمي وعلى استخدامها لميزة الإستراتيجيات والسياسات والبرامج الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة، ومضاد الأسماك والغابات.
- اقتضت على ضرورة تحديث الإطار الإستراتيجي العالمي بشكل منتظم في ضوء النتائج وال논سات الصادرة عن لجنة الأمان الغذائي العالمي بما يتفاوض مع المبادئ والمعايير والمنظمات المتعادلة الأطراف.

جهة - مساعدة الثغرات في السياسات والقضايا المستجدة

وثانياً - الاستنتاجات وآفاق المستقبل (خريطة الطريق)
وتمت تلقي حالة التقرير المتعلق بالإجراءات المتصلة بالمحاسبة المالية في عام 2014:

- دور مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية;
- التفاوت الغذائي وملفقيات الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة.

وسنتبه أن التقرير يتعلق بالرموز النهائية ومجاولة نحو السياسات.

(ب) في ما يتعلق بالدراسة الخاصة بصياد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ينبغي لفريق الخبراء النظر في الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك المستدامة، بما في ذلك مصايد الأسماك الحرفية، بالإضافة إلى استعراض تطوير تربية الأحياء المائية.

(ج) طُلبت اللجنة من مجموعة العمل المفتوحة العضوية العمانية برنامج العمل المتعدد السنوات ما يلي لكي تنظر فيه:

- مواصلة دراسة "الذكاء التوجيهي بشأن انتقاء مسارات عمل اللجنة وتحديد أولوياتها" الصادرة عنها (الوثيقة 1، CFS 2012/39/11 Rev.1، الملف 1) من أجل مضم قم في تنفيذ العملية التي تتبناها للجIOD لتسارع مسار العمل في المستقبل بحسب الأولوية، بما في ذلك المساهمات على المستوى الإقليمي;
- استعراض الثغرات والقضايا المستجدة التي حددتها الأعضاء، والمشاركون في إطار هذا البند على ضوء المعايير الواردة في الملف 1 بِالوثيقة 1، CFS 2012/39/11 Rev.1، لأغراض ترتيب الأولويات والاختيارة، بصفته قضايا جديدة يمكن معالجتها من قبل اللجنة في عام 2014 وما بعده.

(د) وقفت اللجنة على أن تخصص جلسة في دورتها الحادية والأربعين في عام 2014، بشأن استعراض التقدم المحرز على مدى عشر سنوات في تنفيذ الخطط التوجيهية لدعم الاعمال المطلوبة للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني.

بالنسبة للزكاة، دعماً للاستثمارات الزراعية المستدامة: أفقت المستقبل

22- عرضت السيدة Christina Blank (سويبر) رئيسة جماعة العمل المفتوحة العضوية العمانية بالاستثمارات الزراعية المؤسفة الوثيقة 6/2012 CFS وقدمت شرحاً للنتائج التي توصلت إليها جماعة العمل.

23- إن اللجنة، بعد مراجعتها نتيجة العملية التشغيلية لمجموعة العمل المفتوحة العضوية لإعداد اختصاصات العملية ضمن لجنة الأمن الغذائي من أجل وضع مبادى الاستثمارات الزراعية المستدامة.
أقرت الاختصاصات الواردة في المرفق دال بهذا التقرير من أجل إجراء عملية تشريء شاملة ضمن لجنة
الأمن الغذائي العالمي لوضع مبادئ للاستراتيجيات الزراعية الملتزمة وضمان ملتميتها على نطاق واسع;
وافقت على أن تتولى لجنة الأمن الغذائي العالمي تنفيذ هذه العملية تحت إشراف المكتب والتعاون
الوِقِيق مع مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنوية بمبادئ الاستراتيجيات الزراعية الملتزمة;
طلبت أن ترقع المبادئ الممثلة عن العملية التشريوية للجنة الأمن الغذائي العالمي إلى لجنة الأمن الغذائي
العالمي للمصادقة عليها في دورتها الحادية والأربعين في أكتوبر/ تشرين الأول 2014;
شدت على الدور الهمي للمشاركات المخطط لها بشأن مبادئ الاستراتيجيات الزراعية الملتزمة، ونتجعت
جميع أصحاب الصلح على المشاركة بشكل نشط في هذه العملية.

هاء – معالجة انعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة

24- أُجريت اللجنة عن ارتياحها إزاء متندى الخبراء الرفيع المستوى عن انعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات
الممتدة (متندى الخبراء) ورجحت بالتقييم عن مناقشات المتندى والتوصيات التي توصل إليها على نحو ما هو وارد في
الوثيقة CFS 2012/39/7 بعنوان "معالجة انعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة". وعلى وجه الخصوص، فإنّ
المجتمع:

(أ) أقرت بعدم خطورة انعدام الأمن الغذائي في حالات الأزمات الممتدة وجا ينطوي عليه من خصائص
رياضة محددة;
(ب) أخذت علما بدور نتائج المتندى وتوصياته للاستثمار بها عند اتخاذ المزيد من الإجراءات للنهوض بالأمن
الغذائي في البلدان والسباقات التي تشهد أزمات ممتدة;
(ج) أكدت من جديد دعمها لإجراء عملية تشريهي تشمل جميع أصحاب الصلح العايين بغية عرض
"برنامج عمل للأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة" تنظيمه في اللجنة في جلستها العامة،
بالاستناد، عند الاقتضاء، إلى العناصر الموصى بها في الفقرة 28 من الوثيقة CFS 2012/39/7;
(د) طلبت إلى مكتب اللجنة أن يتوكل، بالتعاون مع المجموعة الاستشارية، الأعمال الإشراف على عملية
بلاورة "برنامج عمل" وفقًا للقرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين;
(ه) دعت إلى أن يتخذ جميع أصحاب الصلح إجراءات فورية وهادفة ومتناضفة لتعزيز الأمن الغذائي
والتمييز في سياق الأزمات الممتدة.
سادساً - التنسيق العالمي والإقليمي والصلات مع لجنة الأمن الغذائي العالمي

25- أشار الرئيس السيد David Nabarro، الممثل الخاص للأمم المتحدة للأمن الغذائي والتنمية إلى أن هذه الدورة هو استكشاف للصلات بين المبادرات العالمية والإقليمية المختارة لجنة الأمن الغذائي العالمي وتحديد كيفية تعزيز هده الصلات بهدف إحداث أثر أكبر على الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

26- ورحبت اللجنة بعرض أربع مبادرات عالمية:

أ) آخر المستجدات عن قمة الكسكك لمجموعة العشرين في عام 2012 عرضها السفير Miguel Ruiz-Cabañas Izquierdo.

ب) آخر المستجدات بشأن نظام المعلومات المتعلقة بالأساليب الزراعية عرضها السيد David Hegwood، كبير مستشاري الأمن الغذائي لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

ج) آخر المستجدات بشأن المؤتمر العالمي العربي بالبحث الزراعي من أجل التنمية عرضها السيد Mark Holderness، الأمين التنفيذي للمؤتمر العالمي للبحث الزراعي.

د) آخر المستجدات بشأن روب + 20 عرضها السيدة Ann Tutwiler، نائبة للمدير العام (المتفرع) لمنظمة الأغذية والزراعة نبابة عن الوكالات التي توجد مقرها في روما.

27- ورحبّت اللجنة بالعرضين التاليةين للمبادرات الإقليمية:

أ) آخر المستجدات بشأن التعاون بين لجنة الأمن المتحددة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي عرضتها الدكتورата enthusiastically، مدربة المبادرة المتصلة بسياسات الأراضي.

ب) لجنة عامة عن التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتنمية عرضها السيد Jonathan Shrier، الممثل الخاص بالتنمية الغذائي بالأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية.

28- وعلاوة على ذلك، عرض السيد جوزيف غرازيانيو دا سيلفا، المدير العام للفاو، "تحدي القضاء على الجوع" ومبادرة القضاء على الجوع في غرب أفريقيا.

29- وعرض بيرو، نبابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، معلومات عن "مبادرة القضاء على الجوع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بحلول عام 2025".
أعرب المشاركون خلال النقاش عن الآراء التالية:

(أ) هناك مجموعة من المبادرات الإقليمية والوطنية التي يمكن أن تساهم في تنفيذ الإجراءات المتبعة عن قرارات لجنة الأمان الغذائي العالمي.

(ب) إن مسار التقدم في تحدي القضايا على الجوانب وتحديد أهداف التنمية المستدامة وتقديم استدامة النظام الغذائي ووضع وتنفيذ استراتيجيات للأمن الغذائي والتغذية وتشجيع البحث المركز على المزارعين وإقامة شراكات بين أصحاب مصلحة متعددين واعتماد نهج خاص بالمناخ الطبيعي، كلها تستفيد من الصلة الوثيقة مع لجنة الأمن الغذائي العالمي وإشراك الزراعين ومنظماتهم مشاركة تامة والالتزام المطلوب من جانب الأعمال التجارية المحلية.

(ج) يجب أن تكون جميع المبادرات العالمية والإقليمية المتقدمة دعماً لقرارات لجنة الأمن الغذائي العالمي، مفتوحة وفتحة للجهات الفاعلة التي تدفع عملية التغيير، وقادرة على التأثير في النتائج على مستوى المجتمع المحلي، وعلى تحقيق فوائد ملموسة لأصحاب الهمم الصغيرة، ليسا النسا، والمساهمة في الأمن الغذائي والتغذية، وأن تخفض نسبة الأشخاص من جميع الجهات التي تسعى إلى إفادتها.

(د) من الضروري تذكر الجهود لتحسين الإنتاج والصادرات بين المبادرات التي يتخذها القادة في مختلف المندوبات السياسية المدنية للأمن الغذائي وسمعي إلى تحقيق اتساقها مع قرارات لجنة الأمن الغذائي العالمي والالتزام بالنضوض بالأمن الغذائي والتغذية.

(ه) طلب من لجنة الأمن الغذائي العالمي النظر في إمكانية تنظيم مائدة مستديرة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الخطط التوجيهية الطموحة لدعم الأعمال المطردة للمجتمع كاف في قضاء الأمان الغذائي الوطني.

سابعاً - المراقبة ورسم الخرائط والتابعة

ألف - متابعة التقدم على صعيد قرارات ووصوليات اللجنة


32- وعرض السيد Alexander Müller، المدير العام المساعد لإدارة الازدحام البيئي، في القاء، ما قال به من عمل مؤخراً لدعم تفادي الخطط التوجيهية الطموحة بشأن الحوكمة المطلوبة لحماية الأراضي ومصادف الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي العالمي، والتي وافقت عليها لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها (الخاصة) الثامنة والثلاثين.
إن اللجنة:

(أ) أقرت الوثيقة 8/2012/39 CFS:

(ب) صادقت على الاستنتاجات والتوصيات الوارد في الوثيقة 9/2012/39 CFS:

في ما يتعلق بواصلة تطوير وتوضيح أعمال الرصد التي تضطلع بها اللجنة، وخاصة:

- أن تكون توصيات اللجنة قابلة للتنفيذ وتشمل أصحاب مصلحة محددين;
- ضرورة أن تلتزم اللجنة بدعوة الوثيقة عن إصلاح اللجنة إلى وضع "الآلية مبتكرة" لمساعدة البلدان والأقاليم، حسب الاقتضاء، على معرفة ما إذا كانت أهداف الأمن الغذائي والتغذية تتحقق بالفعل;
- وأن تواصل مجموعة العمل المفتوحة العضوية العمية بالرصد تعملها في عام 2013 على نحو ما هو مبين في الفقرة 9 وترفع تقريرها إلى اللجنة في دورتها الأربعين في أكتوبر/تشرين الأول 2013.

باء - برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي

34- درست اللجنة الوثيقة 1/2012/39/11Rev.1 بعنوان "برنامج العمل المتعدد السنوات" على نحو ما عرضتها السيدة Christine Ton Nu (فرنسا)، رئيسة مجموعة العمل المفتوحة العضوية العمية برنامج العمل والأولويات.

(أ) اعتمدت برامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2012-2013 مع إقرارها بأن الإطار المائدة المندرج في النتائج هو عمل جار وسوف يستفيد من المزيد من التفاصيل ومن عمل اللجنة على صعيد الرصد.

(ب) اعتمدت مبادئ اتفاق مسارات العمل الجديدة وتحديد أولوياتها وإدراجها في برنامج العمل المتعدد السنوات.

(3) صادقت على الأولويات وعلى مسارات العمل الرئيسية للفترة 2012-2013، واقترح أن تتم الملاحظة بأي مسارات عمل رئيسية جديدة قبل الدورة الأربعين للجنة (في أكتوبر/تشرين الأول 2013) إلا في حال الاستجابة لظروف تخفيضية (كأن تكون أزمة على سبيل المثال) مع مصادقة المكتب على ذلك.
جيم - رسم خرائط الإجراءات القطرية في مجال الأمن الغذائي والتغذية

36- نظرت اللجنة في الوثيقة 17 CFS 2012/39 Rev. 1 بعنوان "رسم خرائط الإجراءات القطرية في مجال الأمن الغذائي والتغذية" على نحو ما عرضها السيد Mark McGuire، الفاؤ، أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي ومنتق فريق مهام رسم خرائط الإجراءات التابع للجنة.

37- وبالنظر إلى آخر التطورات بشأن التقدم المحرز منذ انعقاد الدورة السابعة والثلاثين، بما في ذلك نتائج المناقشات التي أجريت خلال المؤتمرات الإقليمية للغاز والنتائج والتوصيات الرسمية الصادرة عن حلقة العمل الفنية عن مواعيد عملية رسم خرائط الأمن الغذائي والتغذية:

38- فإن اللجنة:

أ) أهتمت علماً بأهمية عملية رسم خرائط الإجراءات القطرية للأمن الغذائي والتغذية والاحتياجات على مستوى القدرات ذات الصلة على الصعيد القطر;

ب) صادقت على التوصيات الواردة في الفقرة 17 من هذه الوثيقة والمتصلة بإيجاد سبيل لتحسين مواعيد الأساليب والأدوات، وإدراج عملية رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية ضمن نظم معلومات أخرى متصلة بالأمن الغذائي والتغذية;

ج) شجعت على وضع خطة عمل محددة زمنياً لذات نواتج وشروط وضعتها من حيث الموارد من أجل:

1) وضع مجموعة من التغييرات والمعايير المشتركة، وبروتوكولات لتبادل البيانات بشأن رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية والوصول إلى اتفاق بشأنها;

2) التشجيع على تطبيقها من خلال المنظمات التي تعمل أصلاً في مجال رسم خرائط الإجراءات;

3) مواصلة تطوير التعاون بشأن رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي والتغذية، ومواكبتها عبر القطاعات مع نظم رسم خرائط الإجراءات المستخدمة من قبل الشركاء على المستويات كافة (العالمية والإقليمية والوطنية والمحلي)

4) شجعت الوكالات التي توجد مقرها في روما، بالتعاون مع شركاء رئيسيين وفريق مهام موسع، حسب الاقتضاء، على المساعدة في وضع وتنفيذ خطة العمل المذكورة أعلاه في ضوء الموارد المتاحة.
تاسعاً - المسائل الأخرى

الف - التعديلات المقترحة في اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي

وفي المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة

39- نظرت اللجنة في الوثيقة CFS 2012/39/12 Rev.1 الأمن الغذائي العالمي وفي المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة.

40- أقرت اللجنة التعديلات المقترحة على المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة ووافقت على إحالتها إلى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية وإلى مجلس الامام تمديداً لإحالتها إلى الموتير للموافقة عليها بشكل نهائي.

41- واعتمدت اللجنة، بأكثر من غالبية ثلثي الأصوات المطلوبة اللازمة من خلال التصويت بمدينة الأسماء، التعديلات المقترحة في اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي على النحو الوارد في الجزء الثاني من الوثيقة المادة الثانية "المكتب"، على النحو التالي:

CFS 2012/39/12 Rev.1

2- يُنحِب الرئيس لدته ستينيات على أساس التناوب بين الأقاليم واستنادًا إلى المؤهلات الشخصية والخبرة في مجال ولاية لجنة الأمن الغذائي العالمي. ولا يكون سالكًا لاستئناف الولاية الثانية ممتلئة في المنصب نفسه. وتنتهي ولايته عند انتهاء اجتماع اللجنة الذي يتم خلاله انتخاب رئيس جديد.

42- وكانت نتائج التصويت كالآتي: 88 صوتاً مؤيداً وصوت واحد معارض وصوت من الأصوات الممثلة عن التصويت. وأشارت الدولة العضو التي صوتت ضد التعديلات إلى أنها فعلت ذلك عن طريق الخطأ وإلى أنها كانت تؤيد التصويت بنعم لصالح التعديلات.

43- وكلفت اللجنة المكتب وضع إجراءات الاختيار، بما يشمل المؤهلات المطلوبة والاحتياجات لنصب أمين اللجنة، بالإضافة إلى الطرق والشروط الخاصة بالانضمام إلى منحة أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنعها بشكل مباشر بالأمم الغذائي والتغذية. وذلك بصفة تقدم تقريرات لجلسة خلال جلستها العامة في أكتوبر/تشرين الأول 2013. وينفي لهذه الاقتراحات أن تراعي أراء الرؤساء التنفيذيين لمنظمة الأمن الغذائي والزراعة والصناديق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي.

44- وأقرّت اللجنة قرار المكتب تمديد مدة ولاية الأعضاء الحاليين في اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية حتى شهر أكتوبر/تشرين الأول 2013.
45- وأشارت إحدى المجموعات الإقليمية إلى أنه ينبغي، لدى اختيار الخبراء للعمل في اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى، مراعاة التوازن الإقليمي بالإضافة إلى الخبرة الفردية. وتمتلك أيضًا أن تُسجل ضعورة أن يواصل المكتب سعيه إلى تحسين اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي بغية تيسير عملها.

بناء - الترتيبات لدورة أكتوبر/تشرين الأول 2013

46- أوصى الرئيس بأن تُعقد الدورة الأربعون من 7 إلى 11 أكتوبر/تشرين الأول 2013 في المقر الرئيسي للفاو في روما، على نحو ما أشار إليه في الجدول الزمني المؤقت لاجتماعات الأجهزة الرئاسية للفاو. وسوف يُحدد المدير العام المواعيد النهائية بالتشاور مع رئيس اللجنة.
الملحق ألف
جدول أعمال الدورة

أولاً - المسائل التنظيمية

ثانياً - التمهد للدورة التاسعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي

ثالثاً - التقارب بين السياسات

رابعاً - حالة انتقاد الأمن الغذائي في العالم

خامساً - التقارب بين السياسات والتنسيق بينها

(أ) مصطلحات الأمن الغذائي والتغذية
(ب) الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية
(ج) معالجة التغيرات في السياسات والتغيرات المستجدة
(د) الاستثمارات الزراعية المتبقية: أفق المستقبل
(ه) معالجة انتقاد الأمن الغذائي في ظل الأزمات المتقدمة

سادساً - التنسيق العالمي والإقليمي والصلات مع لجنة الأمن الغذائي العالمي

 سابعاً - المراقبة ورسم الخرائط والتابعة

(أ) متابعة التقدم إتباعاً تنفيذ قرارات لجنة الأمن الغذائي العالمي وتوصياتها
(ب) برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي
(ج) رسم خرائط الإجراءات القطرية في مجال الأمن الغذائي والتغذية
ثامنًا - الاستنتاجات وآفاق المستقبل (خريطة الطريق)

تاسعاً - المسائل الأخرى

الأ) اللائحة الداخلية

ب) الترتيبات الخاصة بدوره لجنة الأمن الغذائي العالمي في أكتوبر/تشرين الأول 2013

ج) اعتماد التقرير
المرفق باء
الأعضاء في اللجنة (15 أكتوبر/تشرين الأول 2012)

<table>
<thead>
<tr>
<th>النرويج</th>
<th>أفغانستان</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>فنلندا</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>فرنسا</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>غانا</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>غامبيا</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>ألمانيا</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>غانا</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>آزربايجان</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>بنجلاديش</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>بيلاروس</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>بلجيكا</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>بنين</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>دولة بوليفيا المتعددة القوميات</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>البرازيل</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>بلغاريا</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>بوروندي</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>الكاميرون</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>كندا</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>الرأس الأخضر</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>جمهورية أفريقيا الوسطى</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>السنغال</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>جمهورية إيران الإسلامية</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>العراق</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>أيرلندا</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>alınia</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>إسرائيل</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>إيطاليا</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>تشاو</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>شيلي</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>الصين</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>كولومبيا</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>الكويت</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>ليبيريا</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>تونغو</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>ليبيريا</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>كرواتيا</td>
</tr>
<tr>
<td>النرويج</td>
<td>سوريا</td>
</tr>
</tbody>
</table>
تركيا
أوغندا
أوكرانيا
الإمارات العربية المتحدة
المملكة المتحدة
جمهورية تشيكيا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
الدنمارك
الجمهورية الدومينيكية
إكوادور
مصر
السلفادور
غينيا الاستوائية
إريتريا
إستونيا
إثيوبيا
إكوادور
الغرب
المكسيك
موزمبيق
هولندا
نيوزيلندا
نيكاراغوا
نيجيريا
الفرق جيم
قائمة بالوثائق

جدول الأعمال المشروط المؤقت
المائدة المستمرة حول السياسات: الرعاية الاجتماعية للأمن الغذائي
موجز عن تقرير فريق الخبراء الرفع المستوى عن الرعاية الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي
المائدة المستمرة حول السياسات: الأمن الغذائي وتفعيل المناخ
موجز عن تقرير فريق الخبراء الرفع المستوى عن الرعاية الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي وتفعيل المناخ
الوصول إلى اتفاق بشأن المصطلحات
النسخة الأولى من الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية: الدبيجة
وصادق القرارات
الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية- المسودة الأولى
الاستثمارات الزراعية المسؤولة: آفاق المستقبل
معالجة انعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات المتقدمة
رصد التقدم المحزب في تنفيذ القرارات والتصويت الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها السابعة والثلاثين (أكتوبر/تشرين الأول 2011)
مذكرة إعلامية عن رصد القرارات والتصويت الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي

رسوم خرائط الإجراءات الفطرية في مجال الأمن الغذائي والتغذية
برنامج العمل المتعدد السنوات
التعديلات المقترحة في اللائحة الداخلية للجنة الأمن الغذائي العالمي
وهي المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة
المجلد الزمني المؤقت
قائمة بالوثائق
عضوية لجنة الأمن الغذائي العالمي (11 أكتوبر/تشرين الأول 2012)
قائمة المندوبين والمشاركين والمرافعين

بيان الاختصاصات وحقوق التصويت المقدم من الاتحاد الأوروبي

بيان الأمين العام للأمم المتحدة

بيان المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

بيان رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو من يمثله

بيان المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي أو من يمثلها

رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع M.S. Swaminathan

المستوى العالمي بالأمن الغذائي والتنمية

الخطوات التوجيهية لجلسة الموائد الستميرة حول السياسات

التنسيق العالمي والإقليمي والتصالح مع لجنة الأمن الغذائي العالمي - الخطوات التوجيهية للدورة

حلقة عمل إقليمية متعددة أصحاب المصلحة عن الأمن الغذائي والتغذية

(الخرطوم، السودان، 17-18 أكتوبر/تشرين الأول 2012)

تحديث عن نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية

حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2012 - موجز

تقرير عن نتائج لجنة الأمن الغذائي العالمي في الفترة 2010-2011

مذكرة إعلامية عن البدء الخامس (جم) للجنة الأمن الغذائي العالمي: معالجة التغيرات في السياسات والقضايا المستجدة
المرفق دال

الاختصاصات المقترحة لوضع مبادئ للاستثمارات الزراعية المسؤولة

الف - الغرض

1- تتمثل النتيجة المشتركة للعملية التشاورية الشاملة ضمن لجنة الأمن الغذائي العالمي في وضع مجموعة من المبادئ لتعزيز الاستثمارات الزراعية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وفي دعم الأعمال المطردة لحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي العالمي.

بـ - المستخدمون المستفيدين للمبادئ

2- تستهدف المبادئ جميع أصحاب المصلحة الذين يشاركون في الاستثمارات الزراعية أو يستفيدون منها أو يتأثرون بها، بما في ذلك ضمن جملة أمور أخرى:

أ) الحكومات (الوطنية والدولية والمحليّة) في الدول المضيفة والتي تشكل مصدر الاستثمارات;

ب) المستثمرون من القطاعين الخاص والعام (الداخليين والخارجيين على السواء)، مثل المزارعين الصغار وال المتوسطين والكبیر، ومنظمات الزراعين والتعاونيات والشركات الخاصة والمشاريع المشتركة والغرف التجارية والنقابات وصناديق الدولة وصناديق الفاعلية والمؤسسات المتقدمة والمؤسسات المالية، وتجار السلع، والشركات والشركات;

ج) المنظومات الحكومية الدولية والإقليمية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية;

د) منظمات المجتمع المدني;

ه) منظمات البحث والجامعات;

و) الجهات المانحة;

ز) المؤسسات.

جـ - نوع الملك

3- ستكون المبادئ طوعية وغير ملزمة، وينبغي تفسيرها وتطبيقها بما يتماشى والالتزامات القاضية بموجب القانون الوطني والدولي، ومع مراجعة الالتزامات الطوعية بملزمات السكوك الإقليمية والدولية للحوار الدولي وتفعيلها جهود التحقيق على التحويل الملازم. وينبغي تفسير هذه المبادئ وتطبيقها وفقًا للأنظمة القائمة الوطنية، ومنظماتها، كما ينبغي إقرارها من قبل لجنة الأمن الغذائي العالمي.
طالع وتعال

4- تأخير المبادئ التي ستضمنا العملية الاستشارية بعين الاعتبار الأطر التوجيهية القائمة، مثل مبادئ الاستثمار الزراعية المسولة التي وضعتها القاف والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والأنشطة الدولية، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسولة لح社会实践 الزراعي ومساهمات الأسماك والغابات في سياق الأمين الغذائي الوطني، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الأعمال المبردة للحق في غذاء كاف في سياق الأمين الغذائي الوطني.

5- وتعال المبادئ جميع أنواع الاستثمارات في سلاسل القيم الزراعية والنظم الغذائية، بما فيها الاستثمارات من قبل صغار المنتجين ومن أجلهم ومعهم، بما في ذلك الاستثمارات في البحث الزراعي والإرشاد وتقليل التكاليف.

وهي تشمل الاستثمارات الخارجية والداخلية، والعمل الخاصة، والصغيرة والمتواضعة والكبير الحجم.

وينبغي للمبادئ أن تراعي الاعتبارات الأساسية التالية:

6- التنوع الواسع لسلسلة القيم الزراعية والنظم الغذائية بما في ذلك الإنتاج الغذائي لصاحب الأدوات والإجراءات.

(أ) الاعتراف بالتسليط والحاجيات الخاصة لصغار المنتجين في ما يتعلق بالبحث والتطوير وتقليل التكاليف.

(ب) أثار الاستثمارات الزراعية على الجوانب البيئية والإنسانية والاقتصادية والثقافية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الآثار المرتبطة على:

1. الأمن الغذائي والغذائي;
2. منتجي الأغذية;
3. الفئات الأشد ضعفا من السكان;
4. خلق فرص العمل والوظائف المشجعة للعمال;
5. الجوانب المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بما في ذلك العوائق الخاصة التي تواجهها النساء والفتيات (انظر 5-4 من الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسولة لح社会实践 الزراعي ومساهمات الأسماك والغابات في سياق الأطين الغذائي الوطني).

6. المساعدة في الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية;
7. تحسين الإنتاجية الزراعية المستدامة;
8. الوصول إلى الموارد الزراعية المنتجة;
9. مساعدة الأسواق;
10. تحسين وصول صغار المنتجين والمجهرين إلى الأسواق.

4 بما في ذلك الخراج والمساهمة في.
الالتزامات الدول ذات الصلة ومسؤوليات الجهات الفاعلة غير الحكومية المقدمة إلى الحكومة المؤلفة للأعمال والتعاون والشراكة في ما بين أصحاب المصلحة، والآليات لمواجهة الاستثمارات وتشجيع مشاركة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية والأفراد عن أعمالهم (بالاستناد إلى الأجزاء 3-4، و5 من الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المؤلفة لحيازة الأراضي ومساهمة الأسواق والبائع في سياق الأمن الغذائي الوطني).

علاوة على ذلك، ينبغي للمبادئ:

أ) الاستناد إلى الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المؤلفة لحيازة الأراضي ومساهمة الأسواق والبائع في سياق الأمن الغذائي الوطني، ولا سيما في ما يتعلق بالجزء 12 من الاستثمارات، دون إعادة تفعيل القضايا المتفق عليها، على أن تتضمن إشارات صريحة إلى هذه الخطوط التوجيهية الطوعية.
ب) توضيح غرض هذه العملية والمصطلحات الشائعة الاستخدام مثل الاستثمارات المؤلفة لقطاع الخاص، وصغار المنتجين، والاستثمارات التي تراعي أصوات الحيازة الصغيرة، والحذر على الألا يؤدي هذا إلى تكرار الافتراضات القائمة والمقترضات الحكومية الدولية الجارية داخل الأمم المتحدة وعلى نطاق المنظومة المتعددة الأطراف.

هـ- العملية والإطار الزمني المفترض للمشارات

يُنمي أن تكون العملية التشريذية لوضع مبادئ الاستثمارات عملية مفتوحة وأن تشمل جميع أصحاب المصلحة الذين يتعالون عاملا أساسيا لضمان المتكافكية والشريعة. كما ينبغي ضمان المشاركة المناسبة لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص (الشركات والمنتجون) من جميع الأحجام، والمبادئ مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومتهدد نمو الاستثمارات الزراعية في أفريقيا، وأطار الاستثمارات الوطنية، ومؤسسات البحوث.

ويُنمي أن تأخذ هذه العملية في الحساب الدراس المستخلصة من العمليات الأخرى التي تأخذ برممها لجنة الأمن الغذائي العالمي مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المؤلفة لحيازة الأراضي ومساهمة الأسواق والبائع في سياق الأمن الغذائي العالمي والإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية.
وي ينبغي أن يُخطّط بشكل صحيح لعمليات التشاور والتفاوض وأن تتضمّن بالبساطة والفعالية. كما ينبغي النظر في المشاوار الإقليمية والوطنية والوضعية وأو/أو مشاورات أصحاب الصلاة المحددة والإنترنتية، التي تكون من إجراء حوار بين أصحاب مصلحة متعددين. وي ينبغي، حينما تكون ذلك ممكناً، استخدام المندوبات/الاجتماعات القائمة المناسبة، وي ينبغي إعداد أصحاب الصلاة علماً بشكل دوري بالمرحلة التي بلغها إعداد المبادئ.

وي ينبغي إتاحة الجدول الزمني للمشورة والمواقع ذات الصلة مثل مشروع المبادئ في وقت مبكر جداً بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة لإتاحة أقصى قدر ممكن من المشاركة من جانب أصحاب الصلاة كافة.

وستنل أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي تنفيذ العملية التشورية تحت إشراف المكتب وبالتعاون الوثيق مع مجموعة العمل المقترحة الشخصية栌 العضوية محمد بقيادة الاستثمارات.

وي ينبغي تأمين الموارد المالية والبشرية الكافية مسبقًا بما يمكن من إجراء المشاريع.

ويقترح الجدول الزمني المؤقت التالي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>الإطار الزمني</th>
<th>الهدف</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مطلع نوفمبر/تشرين الثاني 2012</td>
<td>اجتماع مجموعة العمل المقترحة الشخصية المحلية بشأن المساسة صفر وإعداد جدول زمني للمشاريع</td>
</tr>
<tr>
<td>نيسان/أبريل 2012</td>
<td>إعداد أمانة اللجنة للمساسة صفر بشأن المبادئ</td>
</tr>
<tr>
<td>يناير/كانون الثاني 2013</td>
<td>مناقشة المساسة صفر في مجموعة العمل المقترحة الشخصية ومكتب اللجنة</td>
</tr>
<tr>
<td>فبراير/شباط 2013</td>
<td>مشاورات إقليمية متعددة أصحاب المساسة ومشروعات إلكترونية ومشاريع في الاجتماعات/الاجتماعات الإقليمية القائمة</td>
</tr>
<tr>
<td>يناير/كانون الثاني 2014</td>
<td>إعداد الأمانة للمساسة الأولى</td>
</tr>
<tr>
<td>مارس/آذار 2014</td>
<td>مناقشة المساسة الأولى في مجموعة العمل المقترحة الشخصية ومكتب اللجنة</td>
</tr>
<tr>
<td>أمياء/قازان - يوليو/تموز 2014</td>
<td>اجتياز الاجتماع العالمي في روما للتفاوض بشأن النسخة النهائية</td>
</tr>
<tr>
<td>أكتوبر/تشرين الأول 2014</td>
<td>إقرار المبادئ في الجلسة العامة للجنة</td>
</tr>
</tbody>
</table>

وتبلغ التكاليف المقدرة لتنفيذ ما ورد أعلاه $2000 دولاً أمريكيًا وسنستعمل لتغطية تكاليف الموارد البشرية وتنظيم الاجتماعات وتفاوض السفر لعدد مختار من المشاركين.